الطريــق الصعب إلى عالمية حقوق الإنسان

الأهرام
١١/٧

د. أحمد يوسف القرعي

مع العد التنازلي للاحتفال بالذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في١٠ ديسمبر المقبل، يبدو واضحا أن الطريق إلى تعزيز حقوق الإنسان في عالمنا المعاصر مازال طويلا وشاقا وصعبا ويتطلب.من وجهة نظر تشاؤمية.ستين عاما أخرى حتى تتحقق على أرض الواقع روح الإعلان العالمي١٩٤٨ قبل نصوصه، وحتى يتحقق الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان من قبل الدول الكبرى قبل الدول الصغرى، وحتى تلتزم كل حكومة بحقوق الإنسان على أرض الواقع قبل الترويج الإعلامي لها.... وحتى... وحتى ... إلخ.

وفي سياق دعوته إلي بناء كومنولث كوني واحد أبرز المفكر الماليزي المعروف محاضير بن محمد أهمية مفهوم عالمية حقوق الإنسان من منطلق دعوته إلى عولمة أكثر عدلا وانصافا لمصلحة كل الشعوب وكل الدول كبيرها وصغيرها، وهنا يؤكد مفكرنا ضرورة مناقشة وإعادة تعريف مسألة حقوق الإنسان دون أن يدعي أحد أو دولة أو شعب أو حضارة أن من حقه أو حقها احتكار الحكمة أو معرفة ما يمثل حقوق الإنسان ويبدو واضحا أن مفكرنا يوجه نقده اللاذع بصفة خاصة إلي الإدارة الأمريكية، ومن أبرز المآخذ التي يسجلها مفكرنا مارسة ازدواجية المعايير في مجال مارسة حقوق الإنسان والتدخل السافر في الشؤون الداخيلة للدول على الرغم من استقلالها ويكفي الإشارة هنا إلي ماجري خلال السنوات الثماني العجاف للإدارة الأمريكية الحالية ٢٠٠١ ٢٠٠٨ والتي جعلت الناخب الأمريكي هذا الأسبوع يرجح كفة الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعل وعسي أن يتداركوا سقطة الجمهوريين وفشلهم في العمل على تحقيق عالمية حقوق الإنسان، ما أشاع وجهة النظر التشاؤمية بشأن صعوبة تحقيق هذا المطلب الدولي من ناحية وارتكاب مخالفات عديدة ومتنوعة لمختلف مواثيق حقوق الإنسان.

وفي سياق تلك النظرة التشاؤمية راجت وجهات نظر لا أخلاقية تدعو إلي خصوصية حقوق الإنسان وتدعي أن صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في١٠ ديسمبر١٩٤٨ تحديدا، كان يخص الإنسان الأوروبي بصفة خاصة دون الشعوب الاخرى بزعم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان رد فعل لظهور نتاج الثورة الصناعية في أوروبا، وما حققته من اشباع مختلف الاحتى اجات الأساسية للأفراد هناك، فصبغت على هم صفة الإنسانية، وبالتالي.كما يزعمون.يستحقون الحقوق المنصوص على ها في إعلان١٩٤٨، أما باقي العالم في الجنوب فلم تشبع حاجاته الأساسية آنذاك، وبالتالي كما تدعي وجهة النظر اللانسانية فإن دول الجنوب لاتزال في مرتبة أقل من الإنسانية ومن ثم ليس لهم أي حقوق.

وفي هذا السياق أيضا ادعي الغرب منذ وقت مبكر أن الحضارة الحديثة هي حضارة الغرب بينما الحضارة . في الواقع . هي تراكم حضاري أسهمت فيه كل البشرية، لكن الغرب استحوذ على ثمار هذا التراكم الحضاري وجاءت جامعة هارفارد وغيرها من الجامعات الأمريكية والغربية لتثير هوجة صدام الحضارات منذ بداية التسعينيات ولم تهدأ بعد وأثرت تلك الهوجة على اخلاقيات الدعوة إلي عالمية حقوق الإنسان.

ولا عجب أن تبادر منظمة اليونيسكو الدولية منذ وقت مبكر وحتى الآن إلي سد تلك الفجوة التي استحدثها المروجون لخصوصية حقوق الإنسان لشعوب دون الاخرى والتي تعد انتهاكا أخلاقيا لمختلف مواثيق حقوق الإنسان وقد أورد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين وهي اللجنة التابعة لمنظمة اليونيسكو الدولية عددا من القيم الأخلاقية التي يجب أن تتزامن مع الدعوة إلي عالمية حقوق الإنسان.. وفي مقدمتها:

× الاعتراف بحقوق الإنسان المقترن بالشعور بالمسؤوليات الاجتماعية، ومن الأهمية بمكان عدم الفصل بين الحقوق والواجبات، وعدم فرض رؤية إثنية لحقوق الإنسان منقولة عن الغرب، بل ينبغي صون هذا المفهوم وفقا للتقاليد والثقافية والسياقات الوطنية والإقليمية والتوفيق بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة.

× تفهم الاختلافات والتعددية الثقافية والتسامح إزاءها كشرط مسبق لا غنى عنه لتحقيق التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي وتسوية النزاعات عن طريق التفاوض بدلا من استخدام القوة والعمل على تحقيق السلام في العالم.

× الاهتمام والعناية بالاخرى ن، باعتبار ذلك من القيم الحاسمة للتربية في المستقبل وتعبيرا ذاتيا عن الرأفة الإنسانية التي نبديها لا لأفراد أسرنا وزملائنا فحسب وإنما أيضا لجميع الأشخاص المحرومين أو المرضي أو الفقراء أو المعاقين التي تقترن بالحرص على رفاه البشرية وسلامة كوكب الأرض.

ولعل الترويج لمثل تلك القيم التي تدعو إليها منظمة اليونسكو يسهم في تحقيق عالمية أو كونية حقوق الإنسان بمعني تزايد القبول العام لاحترام حقوق الإنسان وترابط تلك الحقوق وتكاملها وعدم تجزئتها فهي منظومة حقوق في نسيج واحد لا يمكن فصله ولا يمكن استئثار شعب دون شعوب اخرى بتلك الحقوق.

السلطة والصراع الداخلي: العلــة والخـــلل

السفير
١١/٧

شحادة موسى

تهدف المبادرة المصرية للحوار الفلسطيني إلى تحقيق مصالحة وطنية، وإنهاء الانقسام الداخلي، ورفع الحصار عن قطاع غزة. وهذه أهداف وطنية ومطالب ملحة. والسلطة الفلسطينية، منذ البداية، خرجت عن كونها أداة لإدارة شؤون المواطنين الخاضعين لولايتها، وتحولت الى طرف رئيسي في الصراع الداخلي، وأصبحت بهذه الوضعية مصدر قلق وتوتر في الساحة الفلسطينية. لذا، فإن المعالجة الناجحة للخلاف، لا بد من أن تتصدى لهذه المسألة، بحيث تعود السلطة إلى طبيعتها ومهامها كإدارة للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نشأت السلطة الفلسطينية بموجب »إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي«، المعروف باتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣م. فالمادة الأولى في الإعلان تنص على »إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات«. (يمكن لمن يدعو إلى حل السلطة، الاستناد إلى هذا النص والقول إن سلطة الحكم الذاتي هي في حكم المنتهية).

كان من الطبيعي أن يستأثر الفريق الذي أبرم تفاق أوسلو بالسلطة، أي بالمناصب والوظائف في الأجهزة والأنشطة المختلفة لكي يضمن هيمنته على الأوضاع في الضفة والقطاع. فهذه السلطة هي من صنعه وإنجازاته. ولقد أصبح من المعروف أن هذا الفريق أخذ يتصرف على أساس أن الصراع الفلسطيني.الإسرائيلي قد انتهى، ودخلنا مرحلة الاستقلال والتنمية وبناء الدولة مثل أي دولة أخرى تعيش في ظروف طبيعية. واتسمت مارسات السلطة وأجهزتها، عامة، بالتفرد والاهتمام بالمصالح الخاصة، والتعاون مع سلطات الاحتلال.

وفي الوقت ذاته، بقي الاحتلال وواصل سياسته في الاستيطان وتهويد القدس، وغيرها من الإجراءات التي تفوض الأسس اللازمة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. وبلغت ذروة الاستهانة بالسلطة، حصار رئيسها عرفات، حتى النهاية المأساوية المعروفة.

في ظل هذه الأوضاع، تنامى التيار المعارض لاتفاق أوسلو، والداعي إلى اعتماد المقاومة خياراً لدحر الاحتلال. وجاء محمود عباس (أبو مازن) بعد وفاة عرفات، لرئاسة السلطة ببرنامج واضح يقوم على اعتماد المفاوضات مع اسرائيل خياراً وحيدا للحصول على »المطالب« الوطنية، وإدانة العنف والمقاومة، والتصدي لها باعتبارها تعرقل المساعي السلمية للسلطة.

وبعد فوز حركة حماس بانتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦، تفجر الوضع وسط معارضة إسرائيلية وأميركية لهذه النتائج، وأخذ فريق السلطة يدعو إلى ضرورة التزام من يتولى السلطة بشروط أهمها الاعتراف بإسرائيل ونبذ المقاومة. وبدا الأمر وكأنه صراع على السلطة، وارتفعت أصوات تدعو إلى حل السلطة نفسها، على اعتبار أنها لم تحقق شيئاً، بل أصبحت تشكل غطاء للاحتلال وسياسته، وتشكل في الوقت نفسه مشكلة داخلية، وينذر الخلاف حولها بمقدمات حرب أهلية.

وظهر للملأ أن الصراع هو بين حركة فتح المسيطرة على السلطة وأجهزتها، وحركة حماس القادمة إلى هذه السلطة. غير أن التدقيق في مجريات الأمور يظهر أن الصراع هو في الحقيقة بين السلطة وحركة حماس، كما أشار مؤخراً فاروق القدومي (أبو اللطف) رئيس حركة فتح. فحماس تقول إن صراعها هو مع تيار معين في »فتح« تنعته بالخيانة. ومسؤولون في فتح يؤكدون أن الحركة ليست كلها منخرطة في الصراع، أو مؤيدة لتوجهات السلطة ومواقفها.

لقد كشفت الأحداث أن هذه السلطة التي يجري الحديث عنها، ليست مؤسسة للحكم وأجهزة لإدارة شؤون المواطنين، بل هي تكتل قوي له قواعده الشعبية وأجهزته العسكرية، بل له أيديولوجيته وثقافته الخاصة. وهو وإن كانت معظم قياداته وكوادره من حركة فتح، فإنه يضم قوى وعناصر مختلفة من خارج الحركة، ويمكن تسميته »تكتل أوسلو«. فهو يبشر بثقافة السلام أو الاستسلام، المتعارضة مع الموروث الثقافي والحقوق الثابتة لشعبنا. فلا يخفي استعداده للتنازل عن حق العودة، ولتقاسم الضفة الغربية مع الاحتلال، ويتجاهل تاريخ شعبنا وعلى الأخص نكبة عام ١٩٤٨ وتبعاتها.

باختصار، كانت السلطة، بتكوينها وبالفريق الذي أمسك بها وتكتل حولها، هي العلة الكامنة وراء الصراع الداخلي.

الخلل: أدت مارسات السلطة والفصائل، إلى أخطاء أحدثت خللاً بنيوياً ووظيفياً، طال العلاقات في ما بين منظمة التحرير والسلطة والقوى السياسية، وكذلك أدوارها ومهماتها.

لقد عمدت السلطة إلى تهميش منظمة التحرير، والتعدي على دورها ومكانتها كمرجعية جامعة لعموم الشعب الفلسطيني، وعملت السلطة على فرض توجهاتها بشكل متفرد ومستبد، غير عابئة بالمعارضة، القريبة منها والبعيدة. وخير مثال على ذلك، إصرار رئاسة السلطة على مواصلة التفاوض مع الاحتلال، متجاهلة دعوات الفصائل والشخصيات الوطنية، لوقف هذه المفاوضات لما تلحقه من ضرر بالقضية، حيث أصبحت تشكل غطاء لسياسات الاحتلال في الاستيطان والاستيلاء على الأرض، وتهويد القدس، وتدمير الأسس اللازمة لإقامة دولة قابلة للحياة. واستأثر تكتل أوسلو بالسلطة ومغانمها المتمثلة بالوظائف والأنشطة المختلفة.

وكان من شأن هذه المارسات أن تحدث فجوة بين السلطة والمعارضة وقطاعات واسعة من جماهير شعبنا.

في المقابل، بدا العديد من مواقف ومارسات حركة حماس وكأنها تتطلع للسيطرة على السلطة، وطرح نفسها بديلاً عن منظمة التحرير، كممثل للشعب الفلسطيني. ومن هذه المواقف ما أعطى ذريعة، في الغرب خاصةً، لتشبيه حماس بحركة طالبان ووصفها بالإرهاب. وهناك مواقف أعطت انطباعات سلبية في الداخل والخارج، مثل القول إن فلسطين . وليس المسجد الأقصى مثلا . هي وقف إسلامي.

وفي ما يتعلق بالفصائل الأخرى، وبالتحديد ما يسمى باليسار الفلسطيني، يلاحظ أنها انتهجت مواقف ملتبسة أفقدتها القيام بدور فاعل في وقف الانقسام، وجعل الثوابت الوطنية والمصالح العلى ا للشعب، هي الموجه والمعيار للتحرك السياسي. فهي تعلن اعتراضها على كثير من المواقف ومارسات السلطة، وفي الوقت نفسه تقف إلى جانبها وتتعاون معها. فهي مثلاً تعارض استمرار المفاوضات مع إسرائيل، ولكنها تشارك في الهيئة التي تنتسب إلى منظمة التحرير وتجري المفاوضات باسمها. وهي تعترض على قيام الأجهزة الأمنية بملاحقة عناصر المقاومة ونزع سلاحها، وتستمر في التعاون مع السلطة والوقوف إلى جانب رئاستها. ومن يتابع ما يصدر باسم اللجنة التنفيذية من بيانات وتصريحات، يلاحظ أنها لا تختلف كثيراً عما ينطق به الفريق الأكثر تطرفاً في السلطة.

خاتمة: كانت هذه بعض مظاهر العلة والخلل في واقع الحركة الوطنية الفلسطينية، التي شكلت أسباباً للخلاف والانقسام الداخلي. وتعتبر المبادرة المصرية للحوار الفلسطيني، خطوة هامة نحو تحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام. ونعتقد أن العلاج الناجح ينبغي أن يتناول العلة المتمثلة بالسلطة، وذلك بإخراجها من النطاق السياسي، ومن أن تكون لفريق أو جماعة، وإعادتها إلى مهمتها الأصيلة كإدارة للقطاعات والأنشطة التي تقع ضمن صلاحياتها في الضفة والقطاع. لقد جاء في المبادرة المصرية أن »المفاوضات السياسية هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية«. فلماذا تخصيص رئيس السلطة إلى جانب المنظمة؟ وهل مثل هذا النص يخدم هدف الحوار في إزالة الخلاف والخلل؟ وحبذا لو أن النص يحصر إدارة الصراع، بما في ذلك المفاوضات، بمنظمة التحرير وحدها، ووفق مرجعية وآليات محددة.

ولعل مناسبة الحوار، تدفع الجميع إلى إعادة النظر بجرأة وصراحة، في المواقف والمارسات، والحرص على ما يجمع ويوحد. فمثل هذا المناخ هو الذي يهيئ للحركة الوطنية استئناف مسيرتها النضالية، واستنباط الأساليب التي تمكن شعبنا من مواصلة الصمود والكفاح، لتحقيق أهدافه الحقة والمشروعة، والخلاص من المآسي والمحن التي تعصف به.

ولعل فحوى هذه المقالة، كصوت في هذا الاتجاه، يكون حاضراً لدى المتحاورين كقادة على مستوى المسؤولية التاريخية وتطلعات شعبنا العظيم.

فـــــي البـــــدء كـانـــت الفكـــرة

الشرق AL-SHARQ
١١/٧

د بثينة شعبان

أعلن العديد من المتحدثين الاقتصاديين أنهم حاولوا جاهدين إجراء مقابلة مع أيّ من المسؤولين عن الشركات أو البنوك التي أعلنت إفلاسها ولكن دون أيّ نجاح، ولكن أحداً لم يثر ضجةً هنا عن التّكتم المريب عن الأسباب التي تكاد تودي بالاقتصاد العالمي الى الانهيار. حتى أنّ أحداً لا يعلم بدقة الفرق بين نتائج هذه الأزمة على المتقاعدين والفقراء والموظفين العاديين وبين نتائجها على كبار أصحاب رؤوس الأموال والأسهم، إذا ما كان لها من نتائج على هؤلاء. جميع التقارير المتخصّصة تشير الى أنّ الفئات الأفقر والأضعف هي الأكثر تضرراً، ولكن كلّ هذه الأسئلة الجوهرية لا تجد طريقها الى صفحات الصحف أو شاشات التلفزة لأن الذي يمتلك الحصة الأكبر في رأسمال الشركات هو ذاته الذي يمتلك الصحف والقنوات الفضائية، ولذلك فإنّ التحكم بالعملية الاقتصادية والإعلامية هو تحكم واحد وذو مركز واحد. ولكن، ورغم إحكام السيطرة، تقرأ أحياناً مقالات تحاول أن تسلّط الضوء على النتائج المستقبلية للأزمة والثورة الثقافية التي قد تنجم عن مثل هذه الأزمة المالية والاقتصادية. وفي هذا المنحى فقد نشر وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر مقالاً مهما بعنوان: «ماذا تعلمنا من فيتنام»، كما نشر الكاتب دافيد بروكس مقالاً مهماً آخر في الوقت نفسه بعنوان «ثورة التصرفات»، ومع أنّ المقالين مختلفان تماماً إلا أنهما يتوصّلان الى نتائج متقاربة جداً في المناحي الاجتماعية والاقتصادية، وهذه النتائج بحاجة الى توضيح وتعزيز وتفسير أحياناً.

هنري كيسنجر ودافيد بروكس (الهيرالد تريبيون٢٩- ١٠- ٢٠٠٨) يؤكدان من خلال الشرح والتحليل والموضوع المختلف تماماً في نقاشهما بأنّ هناك مشكلة في وعي الولايات المتحدة لما يجري في العالم حيث تعتقد النخبة الحاكمة انها تدرك عمق وأبعاد ما يجري في العالم، ولكنّ التاريخ والأحداث تثبت عكس ذلك مرةً تلوَ الأخرى. يقول دافيد بروكس «إنّ النظر الى العالم وفهمه هي عملية صياغة المعاني التي تشكّل وتؤثر على سلسلة صناعة القرار». ويضيف بروكس «انه وإلى حدّ نشوب الأزمة المالية كان الافتراض السائد هو أنّ أهمّ عملية في اتخاذ القرار هي إدراك مصلحتك، وأيّ الطريق الذي تسلكه يحقق مصلحتك بالشكل الأمثل، بغض النظر عن صوابية رؤيتك للوضع ككل، ولكنّ ذلك الافتراض فشل فشلاً ذريعاً خلال الأزمة المالية الحالية». كما صرّح آلان غرينسبان في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي في الأسبوع الماضي، أنه صُدم لأن الأسواق لم تعمل كما كان متوقعاً منها. «لقد أخطأت في الافتراض بأن مصلحة المنظمات، وبشكل خاص البنوك، هي الأقدر على حماية مساهميها وحصصهم في هذه المؤسسات». ويضيف بروكس «وبالنظر الى الأزمة المالية القائمة، من السهل أن يجد المدقق عشرات الأخطاء في المفاهيم. فقد فشل التجار والصناعيون أن يدركوا كم الأمور مترابطة على المستوى الكوني وكيف يمكن لحوادث صغرى أن تتحول الى كوارث كبرى». وكان الكاتب الاقتصادي نسيم نيكولاس طالب قد حذر من امكانية حدوث هذه الأزمة في كتابه «الوزّة السوداء» «THE BLACK SWAN» حيث أكد الرؤية المأساوية للعالم التي تحاول تنميط أشياء عصيّة على التنميط ويضيف طالب: «أنّ هناك نواقص وثغرات متوارثة بالطريقة التي نفكر ونعمل وفقها، وأنه لابدّ من الاعتراف بهذه الحقيقة كأساس لأي عمل علاجي فردي أو جماعي، وإذا كانت الأحداث الأخيرة لا تبرهن على كارثية وضعف الرؤية للعالم فلن يبرهن على ه شيء».

وفي موضوع يبدو مختلفاً تماماً ولكنه يستعرض التاريخ ليتوصل الى استنتاج مشابه جداً، يستعرض هنري كيسنجر كتاب «دروس في الكارثة: ماغرغر بوندي والطريق الى الحرب في فيتنام» (١٩٦١- ١٩٦٦). وفي مراجعته لهذا الكتاب، يستغرب كيسنجر استسهال قرار الذهاب الى حرب فيتنام حيث ان بوندي والذي كان مستشار الأمن القومي للرئيس كندي في عام ١٩٦٠ يكتب للرئيس في نوفمبر ١٩٦١: «لقد سألتني حين كنا في المسبح ما هو رأيي، واليك رأيي. يجب أن نتفق على إرسال حوالي فرقة وقت الحاجة من أجل عمل عسكري داخل فيتنام». ولم يرافق هذا الرأي خيارات أخرى أو تعريف لما تعنيه جملة «حوالي فرقة»، ولا النتيجة الاستراتيجية المتوخاة من هذا العمل. ويعلّق كيسنجر: «حين تذهب أمريكا الى الحرب يجب أن تكون قادرة أن تصف لنفسها كيف تعرّف النصر وكيف تنوي تحقيقه، أو كيف يمكن أن تنهي انخراطها العسكري وبأيّ دبلوماسية. في فيتنام أرسلت الولايات المتحدة قواتها العسكرية من أجل فكرة عامة تتعلق بالمصداقية وبحثاً عن مفاوضات لم يتم تعريف محتواها أبداً». فكرة المصداقية عبّر عنها بوندي بالقول: «من الأفضل لمصداقية أمريكا أن تخسر بعد إرسال مائة ألف رجل من ألا تقاوم هانوي على الإطلاق». ويضيف كيسنجر: «إنّ إحدى نقاط القصور الأساسية في الرؤية هي الإحجام عن رؤية منطقة الهند الصينية كمنطقة استراتيجية واحدة. وبعد هزيمة أمريكا في فيتنام فإن المؤسسة الفكرية قد عزت النتائج المأساوية الى فشل التجربة الأمريكية وعدم الكفاءة الأخلاقية للقيادة الأمريكية». إنّ ما يؤكد على ه كيسنجر في مراجعته لهذا الكتاب هو عدم الإدراك لأبعاد الخطوة التي تُقدم على ها حكومة الولايات المتحدة، وتبعات هذه الخطوة، وكيفية الخروج منها، والأهداف الاستراتيجية لها والتي كان يلفّها الغموض والسطحية وعدم التدقيق. ولا يستطيع القارئ وهو يقرأ عن تجربة اتخاذ القرار للذهاب الى فيتنام إلا وأن يقارن مع اتخاذ القرار بغزو أفغانستان واحتلال العراق، والذي برهن أيضاً أنه قرار كارثيّ ليس فقط على شعبيّ البلدين وإنما على شعب الولايات المتحدة ذاته. والمشكلة تبدو كما قال دافيد بروكس في الافتقار الى مفهوم واضح ورؤية سليمة للعالم.

والسؤال إذاً ماذا تفعل مراكز الأبحاث التي تنفق مليارات الدولارات والجامعات المشهود لها بعراقتها وقدرتها الأكاديمية والمعرفية؟ ومن المسؤول عن هذا النقص الخطير في فهم وإدراك الولايات المتحدة للعالم ولعواقب القرارات التي تتخذها إدارتها ورؤساؤها على البلدان المستهدفة وعلى ها هي ذاتها؟ في تعلى قه على ضرورة إثارة بعض الأسئلة الجوهرية التي لم تتم إثارتها قبل الحرب على فيتنام، يقول كيسنجر: «على المرء أن يتذكر أن الحكومات تستمر من خلال احترام الحكمة التقليدية وليس من خلال تحديها..». إذاً كأيّ حكومة أخرى في العالم، فإنّ حكومة الولايات المتحدة في الستينيات خاضت حرب فيتنام وخسرت حرب فيتنام جزئياً لعدم وجود من يمتلك الرؤية الدقيقة، ولعدم وجود من يمتلك الشجاعة ويطرح الأسئلة التي تتعارض مع الحكمة التقليدية. وها هو العالم اليوم يدفع ثمن استمرار النهج ذاته في الحكم، مع فرق واحد هو استخدام الإعلام لإظهار أنّ حكومة أقوى دولة في العالم تمتلك الحقيقة كلها، وأنها تعمل وفق وحي إلهي يقرّر لها الخطأ من الصواب ولا يمتلك أحد في العالم القدرة على تصحيح مسارها.

علّ ديفيد بروكس وهنري كيسنجر ينجحان في تسليط الضوء على حقيقة مهمة ألا وهي ضعف الإدراك، وضعف التصوّر، وضعف القيادة لدى من يتخذ قرارات بإرسال جيوش وأسلحة قبل أن ينفق الوقت والجهد اللازمين لإدراك حقيقة الوضع وما يتطلبه هذا الوضع والنتائج المتوخاة وكيفية تحقيق هذه النتائج والطرائق البديلة في حال مواجهة عقبات أو أوضاع غير متوقعة. إنّ ما تدعو اليه تداعيات أحداث الأزمة المالية اليوم هو أنّ الأهم من القوة العسكرية والمالية، هي القدرة على الرؤية والتفكير والفهم وصياغة تصوّر واضح للواقع الفعلي قبل إصدار الأوامر لإرسال الجيوش والأسلحة لشنّ حروب لم تتضح بعد أسباب شنّها أو الحصاد المتوقع من هذه الحروب.

لقد أقرّت الشرائع السماوية والتجارب الانسانية أنّ الفكرة هي الأصل وأنّ أهم ما منحه الخالق للإنسان وميّزه به عن كلّ مخلوقات الكون هو فكره وعقله وقدرته على الفهم والحكم. ويمكن لنا جميعاً أن نتخيل ماذا يحدث للعالم حين تفتقر الدولة التي تمتلك أعتى قوة عسكرية إلى تصوّر سليم عن العالم، وتستسهل استخدام قواتها دون تمحيص وتدقيق وحساب مسؤول. بالتأكيد ستعود النتائج الكارثية على المناطق المستهدفة وعلى ها هي بالذات لأنّ الأمور الكونية أشدّ ارتباطاً ببعضها ما يتخيلون ويتوقعون. علّهم يتذكرون اليوم، بعد كلّ هذه الكوارث التي تسببوا بها منذ حرب فيتنام وحتى اليوم، أنه في البدء كانت الفكرة، وأن الفكرة الصحيحة والرؤية السليمة هما عماد القرار الناجح وليس إرسال القوات هنا وهناك دون تعقّل أو تفكير أو رؤية صائبة. ليست المشكلة أنهم لا يعرفون، ولكنّ المشكلة تبدو كأنهم لا يقرأون حتى حين يشهد شاهدٌ من أهلهم!!. إنّ ما نقرأه ونسمعه اليوم في كلّ المنتديات والمؤتمرات والوسائل الاعلامية يُري أنّ العالم برمته يستهجن ضعف الولايات المتحدة الثقافي والسياسي، واعتمادها فقط على إرسال قوات هنا وهناك. هل ستشهد الولايات المتحدة إدارةً جديدة تحاول إعادة التوازن إلى النظام السياسي وبشكل يتمّ فيه إيلاء الاهتمام المطلوب للفكر والإدراك والفهم قبل اتخاذ قرار متسرّع وأرعن ومكلف للجميع؟.